

ورقة عن الاقتصاد الأخضر

□ حقائق عن الوطن العربي

- ▶ يبلغ عدد السكان 378 مليون نسمة بنسبة نمو مرتفعة نسبياً 2.4% بينما المعدل العالمي 1.1% ومعدل نسبة الشباب مرتفعة.
- ▶ نسبة البطالة تصل إلى 17% وتصل إلى 30% بين الشباب.
- ▶ المؤسسات التعليمية تخرج سنوياً (4) ملايين متعلم.
- ▶ 50 مليون إنسان لا يحصلون على مياه شرب نقية وربع السكان يعانون من الفقر ويعيش 67% منهم في المناطق الريفية.
- ▶ ندرة شديدة في الموارد المائية.
- ▶ 97 مليون إنسان غير موصول بشبكة الصرف الصحي.

▶ تدهور مستمر في الأراضي الزراعية دمر ما نسبته 34% من الأراضي الزراعية المروية -نتج عنه خسارة سنوية في إيرادات القطاع الزراعي بنحو 5مليار نتيجة (التصحّر (يسبب فقدان عديد من الوظائف وزيادة الهجرة من الريف الى المدن.

▶ جعل الاقتصاد مستداماً بيئياً في المنطقة لم يعد خياراً بل بات حتماً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وخلق مزيد من فرص العمل وبما لا يؤثر على طبيعة كوكب الأرض.

▶ الزراعة المستدامة تعني حماية الوظائف الحالية مع تنميتها مستقبلاً والحد من الهجرة.

▶ المنطقة العربية تزخر بمخزون كبير من الموارد الطبيعية بسبب الموقع الجغرافي ولأنها تقع ضمن ما يسمى (الحزام الشمسي (ورغما عن ذلك فهي تشهد أعلى معدلات للبطالة ولا تستفيد من الطاقات المتوفرة لديها الاستفادة المثلى.

❖ الاقتصاد الأخضر

- ▶ من الموضوعات الهامة حظي باهتمام كبير من (الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة) خاصة بعد خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وعدد من الظواهر جراء تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض والتقلبات المناخية وتداعيتها المتعددة على البطالة والفقر والتراجع في الموارد الطبيعية وله أبعاد متعددة :-
- ▶ بعدا اقتصادي (محاربة الفقر).
- ▶ بعدا اجتماعي ويركز على المشاركة وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة والعدالة الاجتماعية.
- ▶ بعد بيئي: يحد من التدهور البيئي وهذه الأبعاد مترابطة وتشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة كوسيلة وليس غاية ويعزز التنافسية الاقتصادية ويخلق فرص عمل ويجلب الاستثمارات ويدعم الابتكار والمعرفة ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.

❖ وبذلك فإن الاقتصاد الأخضر يتميز بخاصتين - :

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ▶

اعتماده وبشكل مركز على الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة وطاقة الرياح (وهي طاقات متجددة (فهو من هذه الناحية يسهم في تخفيف الأعباء على الطاقات التقليدية أو على الأقل يقلل من عملية الاعتماد عليها ويسهم في المحافظة على الثروات الطبيعية من أرض ومحميات طبيعية وغابات وتنوع بيولوجي وفي نفس الوقت فإن خفض استهلاك الطاقة والمياه يؤدي إلى السيطرة على التلوث الناجم عنهما. ▶

*وبذلك فإن الانتقال أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس قراراً فورياً وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة (سياسات + تشريعات + بنى تحتية + تعليم وتدريب وتوعية وتنقيف).

❖ الأهداف - :

- ▶ تحسين حالة الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة والحد من إنتاج النفايات –وتدهور النظم الحيوية والمحافظة على التنوع الحيوي.
- ▶ تلبية الطلب المتنامي (من خلال الوعي الذي تم (في الأسواق على السلع والخدمات والتيارات التكنولوجية الخضراء.
- ▶ يركز على الاستثمار في الموارد الطبيعية (الغابات ، الزراعة /المياه العذبة ، مصايد الأسماك (وهي تعمل لتحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية ، وتجسين الهواء والمياه وترشيد استهلاكها .
- ▶ إعادة رسم ملامح قطاع الأعمال في المجالات التجارية والبنية التحتية والمؤسسات ويفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدام.

إعادة رسم الملامح هذه سوف تؤدي إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد وارتفاع عدد الوظائف الخضراء (اللائقة والمنتجة والمجزية) وانخفاض كميات الطاقة والموارد المستهلكة في عمليات الإنتاج التقليدية وتقليص النفايات والتلوث ، وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري).

❖ الطاقة البشرية- :

▶ يتميز الوطن العربي بثروة هائلة من الموارد البشرية وبنسبة مرتفعة من فئات الشباب (موارد فنية (طاقات كامنة لو أحسنا الاهتمام بها من حيث تنمية المهارات ورفع القدرات لتحسين تنافسيتها وزيادة كفاءتها الإنتاجية – مع الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التدريب والتأهيل كما أن نوعية مناهج التعليم والتدريب مسألة هي الأخرى في غاية الأهمية وكلما كانت لدينا منظومة تتمتع بقدر من المرونة للتكيف مع التغيرات المستمرة في متطلبات واحتياجات أسواق العمل من مختلف المهن والحرف والتخصصات المهنية وخاصة أنماط العمل الجديدة التي أخرجتها الثورة التكنولوجية أو ثورة الاتصالات (الثورة الرابعة (من الأهمية الاحتفاظ بعمليات التطوير المستمرة للمناهج وتقييم الأداء لزيادة القدرات التنافسية كلما كان التحول سهلاً وميسراً للاقتصاد الأخضر.

ومن ثم فمن الأهمية بمكان القيام بمراجعة شاملة لاستراتيجيات التنمية البشرية المعتمدة لرفع وتأهيل القوى العاملة بما يتماشى مع المستويات المهنية العالمية.

منظومة التعليم والتدريب تهدف بالأساس إلى تيسير إدماج الشباب في سوق العمل من خلال التركيز على عنصر المعرفة المتطورة ومن ثم فهذه المنظومة أصبح لها وظيفة أخرى (غير المعرفة) تتمثل في توفير العمالة المدربة والمؤهلة للاقتصاد المعرفة واستغلال ما يتيح من فرص جديدة تسرع من وتيرة التنمية اقتصادياً واجتماعياً وتبين بوضوح أن هذه المنظومة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات التنمية المستدامة التي تركز على مناهج تعليمية أو تدريبية عالية المهارة وبما يؤدي الي المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب (في مجالات الاقتصاد الجديد) وتعزيز الكفاءة الإنتاجية ويسهم في إرساء قاعدة معرفية لاقتصاد ذكي.

▶ الاقتصاد الأخضر يمكن أن ينظر اليه كنشاط إنتاجي مساند للفقراء من خلال تخفيض مستويات التدهور البيئي وندرة المياه بالمحافظة على مقومات حياتهم ومصادر رزقهم واستدامتها.

▶ تنويع موارد الاقتصاد وتحسين كفاءة استخداماتها عبر الاستثمار في طرق الإنتاج النظيفة (معدات متقدمة تكنولوجيا وبيئيا).

▶ يركز على استحداث فرص عمل لائقة تساهم في إدماج الفوائد البيئية المكتبية ضمن فوائد العمل التقليدية مثل الأجور والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية وحقوق العمل الأخرى.

▶ زيادة الامن الغذائي عبر استخدام التقنيات الزراعية الأكثر استدامة.

▶ تحسين الحصول على خدمات الطاقة.

❖ القطاعات التي تدخل في الاقتصاد الأزرق- :

- ▶ تخطيط المدن – الأبنية والمنشأة الجديدة – السياحة والترفيه – أنشطة التمويل المالي –
- الصناعات التمويلية – النقل – الطاقات المتجددة – إدارة النفايات وتدويرها – الغابات
- والمسطحات الخضراء – المياه – الزراعة والري الحديث – مصائد الأسماك والاستزراع
- السمكي – التعدين والتنقيب.
- ▶ نوعية مناهج التعليم والتدريب مسألة في غاية الأهمية وكلما كانت تتمتع بالمرونة للتجاوب

❖ الوظائف الخضراء

► عرفت منظمة العمل الدولية (الوظائف الخضراء) بأنها عمل لائق من شأنه أن يخفف من أثر نشاطات الشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة - أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها ، وإرساء اقتصاد خال من الكربون يعمل على تجنب انتاج جميع أشكال النفايات والتلوث بشكل عام.

► **ويقصد بالوظائف الخضراء:** تلك الوظائف التي تكفل تخفيض الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تقليص مستوياته إلى حدود يمكن تحملها ومن أمثلة ذلك (الطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل) بما يسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وجسن استخدام الموارد الأولية والمياه وكل هذا يعمل على - :

تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحفيز أو إزالة أشكال النفايات وهذا يخفض من نسبة الكربون وتلوث البيئة يساهم في حماية وإصلاح النظم البشرية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

الوظائف الخضراء تقوم على تجديد رأس المال الطبيعي وصيانتته وهي جسر يربط بين القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية ، وهي مولد جيد لفرص العمل خاصة في مجالات الطاقة الاحيائية والشمسية وطاقة الرياح وفي مجال الزراعة العضوية.

❖ متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

- ▶ الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس قراراً فورياً وإنما هو عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة منها- :
- ▶ تقييم انعكاسات سياسات تغير المناخ على العمالة لمساعدة الدول لتبني خيارات تتلاءم مع ظروفها وخططها الوطنية.
- ▶ مراجعة السياسات -الاهتمام بالتنمية الريفية ، الاهتمام بقطاع المياه - رفع كفاءة الطاقة -اعتماد تكنولوجيات الإنتاج أكثر نظافة وكفاءة -دعم التنقل الجماعي -اعتماد المعايير البيئية في البناء -التصدي لمشكلة النفايات وتدويرها بما هو مفيد وصديق للبيئة .

▶ التحول إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب تغييراً في آليات أسواق العمل والتدريب والتأهيل .

▶ التحول إلى الاقتصاد الأخضر يرتبط بمدى تحسين بيئة العمل وعلاقات العمل .

▶ هناك حاجة لدعم البلدان النامية في النواحي التقنية والتكنولوجية في إطار اتفاقيات التعاون الثنائية أو متعدد الأطراف في إطار الدعم والعون الفني الذي تقدمه الدول المتقدمة أو المؤسسات والصناديق الدولية (مؤسسات التمويل والدعم الفني).

▶ الاستثمار في بناء القدرات لصقل مهارات العاملين مع المتابعة المستمرة لبرنامج تدريب وتعزيز المهارات وتأهيلها للتحول نحو قطاعات الاقتصاد الأخضر.

❖ يتطلب العديد من الإجراءات - :

- ▶ مراجعة السياسات وتحسين التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لهذا الاقتصاد وإعادة النظر في توصيف الوظائف.
- ▶ الوظائف الخضراء يجب أن تخضع لبعض المعايير حتى تكون أكثر تطوراً وملاءمة لتحقيق جودة العمل.
- ▶ تشجيع الاستثمارات الأجنبية للولوج في قطاعات الاقتصاد الأخضر وتقديم الحوافز المشجعة لها (حوافز ضريبية وتسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية).
- ▶ بناء القدرات من خلال التدريب والتأهيل في شتى المجالات.

❖ دور المنظمة :

▶ انطلاقاً من رسالتها والأهداف المحددة لها في
دستورها في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في قضايا
العمل والعمال ، تلعب المنظمة أدوراً متعددة في هذا
المجال :-

❖ الدور التثقيفي والتوعوي :-

▶ نظمت العديد من الندوات والورش التي تسلط الأضواء على الاقتصاد الأخضر لصالح أطراف الإنتاج في الوطن العربي عقدت بعدة بلدان عربية مختلفة نوقش خلالها أوراق عمل علمية متعددة قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب ، استفاد منها العديد من المهتمين والمختصين من مختلف الدول العربية .

▶ عرض أكثر من مرة على دورات مؤتمر العمل العربي التي تنعقد سنوياً أوراق فنية تناولت الاقتصاد الأخضر بهدف زيادة الوعي والاهتمام به واحاطة أصحاب القرار (وزراء العمل)ووضعهم أمام مسؤولياتهم .

▶ يعد أحد أهم اهتمامات المنظمة ويتم تناوله في تقرير التشغيل وهو التقرير الدوري الذي دأبت المنظمة على إصداره كل عامين وقد صدر العدد (السادس)منه عام 2018 وهو من الدوريات العربية المتخصصة الموثوقة ويعد مرجعاً عربياً مهماً في مجاله .

❖ مواقف الدول العربية-

مواقف الدول العربية حيال التحول نحو الاقتصاد الأخضر جاءت متفاوتة ومتنوعة وذلك حسب اهتمامات وأولويات كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تراوحت ما بين وضع الاستراتيجيات الوطنية واستغلال الطاقات البديلة (الشمس، الرياح ، الكهرباء) والاهتمام بالمحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة ، ومهما تعددت الغايات أو اختلفت فإنها في تؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية سواء على الاستخدام والتشغيل أو تحسين قدرات المورد البشري ، أو توفير فرص العمل اللائقة ، وفي المحصلة النهائية فهي تعد خطوات مهمة على طريق تحقيق التنمية المستدامة 2030 والجدول الاتي يعطي فكرة عن بعض الخطوات المتخذة في الدول العربية :-

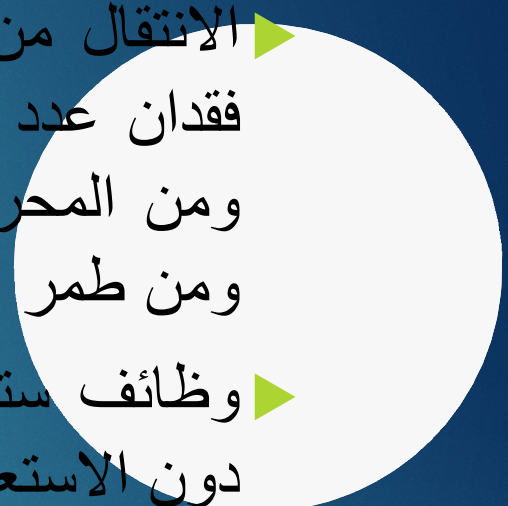
الدولة	الطاقة الشمسية	استراتيجيات	الاستثمار	التشريعات	الإنتاج النظيف	الرياح	الطاقة المائية
الإمارات	انشاء مدينة خالية من انبعاثات الكربون	للطاقة النظيفة	انشاء صندوق للاستثمار في المشاريع الخضراء				
تونس	تطوير قطاع الطاقة المتجددة في مجال الطاقة الشمسية	اعلان استراتيجية وطنية تعني بالاقتصاد الأخضر	توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية تهدف إلى دعم الاستثمار ومبادرة خاصة للشباب	وضع أطر قانونية وحوافز للمبادرات البيئية الجديدة	إطلاق مشروع الإنتاج النظيف		
لبنان	انشاء مبادرة وطنية لكفاءة الطاقة والطاقات المتجددة.	توقيع عقد منحة مع الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع الصغيرة في مجال الطاقة.		منح قروض بفائدة متدنية لدعم المشاريع الإنتاجية الصديقة للبيئة.			
قطر	إعادة تأهيل مشروع استخلاص واستخدام غاز حقل الشاهين النفطي	وضع آليات جديدة لتمويل التكنولوجيا الخضراء وتطوير مشاريع نموذجية.					
المغرب	انشاء العديد من المحطات التي تعمل بالطاقة النظيفة	تأهيل العديد من المحطات التي تعمل بالغاز والديزل					
مصر	تم تأسيس محطات شمسية حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية وتسخين المياه.				تم تأسيس مركز للاختبارات واصدار شهادات الصلاحية للأنظمة والمعدات المستخدمة في مجال الطاقة.	تم انشاء مزارع رياح بالزغرانة، كما تم تأسيس مركز في الغرفة خاص بطاقة الرياح.	العديد من المحطات والسدود في أسوان والسد العالي ونجع حمادي
سلطنة عُمان	مشروع مرآة التوليد البخار بالطاقة الشمسية في المدارس.	تأسيس مكتب مساندة للاقتصاد الأخضر انشاء جائزة لتشجيع على غرس ثقافة بيئية			مخيم الصقلة السياحي مشروع صديق للبيئة يعمل بالطاقة الشمسية	مشروع محطة ظفار لطاقة الرياح	
الأردن	تخطيط لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية						
السودان	قامت بتنفيذ عدة مشروعات في إطار دراسة المتغيرات المناخية			قامت بسن تشريعات متعددة منها : قانون الكبريت ، قانون مصائد الأسماك ، قانون حماية البيئة، قانون الغابات.			

❖ الآثار السلبية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر

▶ هناك علاقة مباشرة بين تأثيرات الظواهر المناخية وفقدان الوظائف مثل العواصف والفيضانات والجفاف والتصحر وتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض (خاصة على العمال الذين يعتمدون في عيشهم على مجالي الزراعة والسياحة ، ومن ثم هناك ارتباط وثيق بين التشغيل والتنمية المستدامة.

▶ توجد أماكن هائلة لاستحداث وظائف جديدة في مجال المنتجات والخدمات الخضراء ، ويعتمد ذلك على إعداد وتهيئة أماكن العمل القائمة وتوفير الدعم اللازم للمتضررين من أثر التكيف مع اقتصاد عالمي منخفض الكربون.


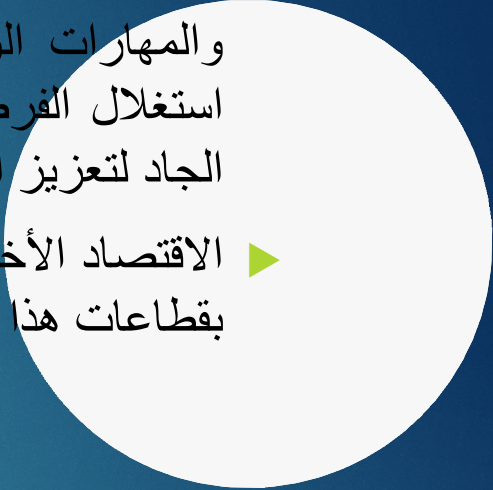
▶ اتفاق باريس أقر بالحاجة الملحة الى معالجة الأثر الذي يخلفه تغير المناخ ومكافحته على عالم العمل حيث أن عملية الانتقال لها ثمن ، نحو مستقبل مستدام منخفض الكربون أو خال منه - باستحداث العمل اللائق والوظائف جيدة النوعية ، فيما يسمى بالانتقال العادل.

- 
- ▶ الانتقال من التكنولوجيا الأكثر تلويثا إلى الأقل تلويثا ، سيترتب عنه فقدان عدد من الوظائف ، أمثلة ذلك (من الشاحنات إلى القطارات ، ومن المحركات العاملة بالاحتراق الداخلي إلى المركبات الكهربائية ، ومن طمر النفايات إلى إعادة تدويرها).
 - ▶ وظائف ستزول إما بالتخلي عنها نهائيا أو من خلال تخفيض أعدادها دون الاستعاضة عنها بوظائف أخرى مباشرة.
 - ▶ تكييف الوظائف القائمة أو معظمها وفقا لمتطلبات تخضير الاقتصاد سيؤدي إلى اعتماد وسائل أكثر مقاومة لتغيير المناخ وتغيير أمكنتها.

❖ الخاتمة والاستنتاجات

▶ يتطلب الأمر وضع استراتيجية وطنية لبناء المهارات اللازمة للعمل ضمن قطاعات الاقتصاد الأخضر تغطي أهم قطاعات هذا الاقتصاد (كمرحلة أولى (مع مراجعة لبرامج التدريب ليشمل تطبيقات الاستدامة المطلوبة التي تؤدي بالدرجة الأولى إلى تطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء.

▶ تعزيز القدرات الوطنية بما يمكنها من وضع سياسات وبرامج لتحفيز وتنمية القطاعات الإنتاجية الخضراء من خلال تطوير وإعداد السياسات والبرامج ذات العلاقة وتعزيز وتسهيل فرص الوصول إلى المعلومة والخبرات المتعلقة بخيارات الإنتاج الأخضر.

- 
- 
- ▶ ترسيخ دور منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني كأداة لصقل مهارات العاملين للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر بالوطن العربي تمثل واحدة من أهم الأدوات المعتمدة لبناء مجموعة المعارف والمهارات الوطنية والاتجاهات السلوكية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من أجل استغلال الفرص التي توفرها أنشطة ومجالات عمل الاقتصاد الأخضر مما يستوجب التحرك الجاد لتعزيز السياسات التعليمية والتدريبية التي تسعى المنظمة لتحقيقها في الدول العربية.
 - ▶ الاقتصاد الأخضر يدعم التنمية المستدامة ويسهم في توفير فرص عمل جديدة، ومن ثم فالاهتمام بقطاعات هذا الاقتصاد لها فوائد متعددة منها- :

- ▶ التصدي لظاهرة تغير المناخ والحد من استنزاف الموارد وتعزيز كفاءة الطاقة ويحقق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة.
- ▶ يسهم في تنمية المورد البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية على اعتبار أن قطاعات هذا الاقتصاد تتطلب في العاملين به توافر مهارات وقدرات تكنولوجية متطورة.
- ▶ إصلاح السياسات والتشريعات بما يواكب مرتكزات هذا الاقتصاد.
- ▶ دعم الاستثمار والمياه الخاصة لدى الشباب لإنجاز مشاريع صغرى في الاقتصاد الأخضر.
- ▶ دعم السياسات الرامية إلى الترويج لهذا النوع من الوظائف وقد يتطلب الأمر استحداث نموذج تنموي جديد أكثر شمولية ومساواة وعدالة واستدامة من النواحي البيئية.

شكراً لكرم إصفاؤكم

إعداد

البهلول إشتيوي

منظمة العمل العربية